

الضرائب إلى الحكومة العمّانية (إرشادات)

نوع المدفوعات	المعلومات المطلوبة
ضريبة الدخل	رقم التعريف الضريبي (TIN)
ضريبة الإنتاج	رقم تعريف ضريبة الإنتاج (EXTIN)
ضريبة القيمة المضافة (VAT)	رقم تعريف ضريبة القيمة المضافة (VATIN)

شروط وأحكام وأوامر الدفع والتحويلات التي تتم باستخدام نظام المقاصة التلقائية

1. يوافق الزبون ويفوض البنك بخضم مبلغ الحوالة والرسوم المفروضة بمجرد أن تصبح هذه المبالغ مستحقة الدفع (على النحو المحدد في جدول الرسوم) فيما يتعلق بمعالجة التحويلات، من أي حساب من حسابات الزبائن المفتوحة لدى البنك.
2. يدرك مقدّم الطلب بما لا يدع مجالاً للشك ويوافق على أنّ معالجة طلبات دفع الحوالات تخضع لتقدير البنك المطلق وسياساته وإجراءاته الداخلية.
3. وعلى الرغم مما سبق ذكره، يوافق البنك على بذل جميع الجهود المعقولة لمعالجة طلبات دفع الحوالات في غضون يومي (٢) عمل من تاريخ تقديم استمارة الطلب هذه مكتملة البيانات من قبل مقدّم الطلب و بشكل صحيح في فروع/ مواقع خدمات البنك، ما لم يُحدّد تاريخ لاحق في استمارة الطلب.
4. سيكون البنك حريصاً بالقدر المعقول عن تنفيذ التحويلات باستخدام الوسائل الموثوقة المتاحة، و لن يكون البنك مسؤولاً أمام الزبون عن أي خسارة قد يتكبدها/ يتحملها الزبون، بغض النظر عن منشأها أو وصفها وأياً كان الأساس القانوني للمسؤولية المتعلقة بخدمات التحويلات. وفي حالات التأخير (بما في ذلك التأخير الناتج عن عمليات التحقق التنظيمية)، والخسارة، والخطأ، والسهو في التحويل والاتصال من قبل البنك وفروعه ومراسليه ووكلائه، يتحمّل الزبون مسؤولية التحويل كاملة ويوافق على تعويض البنك و إبراء ذمته من أي خسائر أو مصاريف أو أضرار أو عقوبات أو غرامات أو مطالبات أو دعاوى أو مسؤوليات (بما في ذلك أي أضرار تأديبية أو خاصة أو تبعية بما في ذلك خسارة الأرباح التجارية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة) يتحمّلها أو يتكبدها الزبون.
5. وفي حال تلقّي البنك أي تعليمات من الزبون تؤدي إلى رد الأموال أو الإلغاء أو التعديل و لا تشير إلى أي خطأ من البنك وما إلى ذلك، يتم تطبيق الرسوم ذات الصلة على النحو المذكور في جدول الرسوم و يتم إتباع سياسة البنك للتعامل مع تلك التعليمات المتلقية من الزبون.
6. يوافق الزبون على عدم إرسال حوالات تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالمخدرات أو الحيوانات الغريبة أو الاتجار بالبشر أو تنطوي على أي ارتباط أو صلة غير شرعية أو غير قانونية بأي دولة أو أفراد / كيانات / مواد أو سلع أو خدمات ممنوعة / محظورة من قبل السلطات المحلية أو الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أو مكتب تنفيذ العقوبات المالية (OFSI) أو الاتحاد الأوروبي أو أي هيئات أخرى تمتلك سلطة إصدار العقوبات بموجب أحدث لوائحها، ويقفون بأنّ التحويلات المرسله من جانبهم تتوافق مع جميع التوجيهات المعمول بها فيما يتعلق بالجزاءات الصادرة من الجهات المذكورة في هذا البند. تقع على عاتق الزبون مسؤولية ضمان عدم إرسال المدفوعات إلى أي من الجهات التي تخضع للجزاءات والعقوبات المذكورة. يؤكد الزبون أنّ الحوالة مشروعة ويوافق على إجراء المعاملة على مسؤوليته الخاصة و دون تحمل البنك أدنى مسؤولية عن أي خسارة أو مصاريف أو ضرر أو عقوبة أو غرامة أو مطالبة أو دعوى أو مسؤولية، قضائية كانت أو غير ذلك، تنتج بموجب/أو بسبب الحوالات والمعاملات للحسابات المذكورة أعلاه.
7. أمر الدفع هو ملك للبنك، ويكون ساريًا لمدة ستة (٦) أشهر كحد أقصى و يجب ألا يعدّله الزبون أو يغيّره بدون إعلام البنك بذلك. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الزبون الحفاظ عليه، وفي حالة فقدانه أو سرقة، يجب على الزبون إبلاغ البنك على الفور باستخدام الرقم الخاص بمركز الاتصالات ٢٤٧٩٥٥٥٥ أو عبر البريد الإلكتروني care@bankmuscat.com. لن يتم النظر في طلبات رد الأموال إلا بعد التأكد من استلام تعليمات إيقاف الدفع من البنك المسحوب عليه. في حالة فقدان أمر الدفع أو سرقة، لن يكون البنك مسؤولاً، تحت أي ظرف من الظروف، عن إجراء عملية لرد الأموال، ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي عملية صرف احتيالي.
8. يؤكد الزبون ويوافق بشكل لا رجعة فيه على أنّ بنك الإصدار ليس مسؤولاً عن تقديم أي تعويضات فيما يتعلق بأي تأخير في صرف أمر الدفع من قبل البنك المسحوب عليه، بما في ذلك التأخيرات الناجمة عن اختلافات التوقيع أو فقدان سلفيات السحب.
9. تخضع استمارة الطلب هذه لقوانين سلطنة عمان، ويكون لمحاكم سلطنة عمان الاختصاص القضائي الحصري في تسوية أي نزاعات أو خلافات تتعلق بها.
10. إذا كان أي بند أو بند جزئي من بنود استمارة الطلب هذه غير صحيح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ أو أصبح كذلك، يتم اعتباره معدلاً إلى الحد الأدنى الضروري لجعله صحيحاً وقانونياً وقابلًا للتنفيذ، وإذا لم يكن هذا التعديل ممكناً، فيتم اعتبار البند أو البند الجزئي ذي الصلة محذوفاً. لا يؤثر أي تعديل لبند أو بند جزئي أو حذفه على صحة وإمكانية تنفيذ بقية الشروط والأحكام.
11. في حالة وقوع حدث من أحداث القوة القاهرة، أو احتمال حدوثه بشكل معقول، لا يكون البنك مسؤولاً عن وقت تأخره أو منعه من أداء التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام بسبب القوة القاهرة، وتُعلّق التزامات البنك طوال مدة حدث القوة القاهرة، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي فشل أو تأخير في الأداء طالما نتج ذلك عن القوة القاهرة أو أي حدث خارج عن سيطرة البنك. تعني «القوة القاهرة» حدثاً أو سلسلة من الأحداث الخارجة عن سيطرة البنك، والتي تمنعه أو تؤخّره عن أداء التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القضاة والقدر، أو أعمال الشعب، أو الفيضانات، أو انقطاع الخدمة، أو الإضرابات، أو الزلازل، أو الأعاصير، أو البرق، أو الانفجارات، أو الجوائح أو الأوبئة.